انعكاسات "خطة ترامب"

على الحقوق السياسية والانسانية للشعب الفلسطيني

الدكتور: أسامه خليل شعث

دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية

نشرت في/ دورية مجلة الديمقراطية

مؤسسة الاهرام - القاهرة

1 ابريل / نيسان 2020م

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات

Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

الفهرس:

البيان	الصفحة
- مقدمة	5
- لمحة عن خطة ترامب	6
- خطة ترامب والحقوق السياسية والانسانية الفلسطيني	7
- حق السيادة.	
- حق تقرير المصير.	8
- الدولة اليهودية	8
- ضم المستوطنات والاغوار	9
- نقل الاراضي والسكان.	9
- القدس والأماكن المقدسة	10
- الجدار العازل.	11
- المياه الاقليمية ومنطقة البحر الميت.	12
- خريطة حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية	13
المقترحة من الرئيس الامريكي دونالد ترامب ضمن خطة صفقة القرن	
- المعتقلون	14
- اللاجئون	15
- السلوك اثناء المفاوضات	16
- الامن والمعابر.	18
- الخاتمة	19
- المصادر والمراجع	21

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

مقدمة:

منذ ان دخل الرئيس الامريكي دونالد ترامب البيت الابيض يناير 2017م، تحدث في غير مرة عن خطته لحل الصراع العربي الإسرائيلي ورغم تأجيله الاعلان عنها مرات عديدة، الا انه عاد واعلن عن خطته في حفل صاخب اقامه في البيت الابيض بواشنطن ليلة 29 يناير 2020م.. جاءت خطة الرئيس ترامب بعنوان "السلام من اجل الازدهار" او ما تسمى "صفقة القرن.

واجهت خطة ترامب رفضا فلسطينيا قاطعا، واثارت ردود فعل عربية ودولية غاضبة، ومنسجمة تماما مع الموقف الفلسطيني، لاسيما دول الاتحاد الاوروبي وروسيا والصين وبريطانيا، اذ اعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب اعلان ترامب، انها رصدت في الخطة حوالي 300 انتهاكا للقانون الدولي، والقانون الانساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي، واتفاقيات جنيف الاربعة، وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.. في هذا السياق تناقش هذه الورقة ماهية خطة ترامب و"انعكاساتها على الحقوق السياسية والانسانية للشعب الفلسطيني؟.

***

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

لمحة عن خطة ترامب:

"جاءت خطة ترامب في وثيقة مكونة من 181 صفحة باللغة الانجليزية واحتوت على 42844 كلمة قسمت على جزأين.. الاول: اطار العمل السياسي: ويتكون من 22 قسما و4 ملاحق بما فيها خارطة مفاهيمية، وثلاثة عن الترتيبات الامنية، وبلغ حجمه مع الملاحق 46 صفحة، واما الجزء الثاني اطار العمل الاقتصادي، يتكون من 3 اقسام وملحق اقتصادي بما يعادل 127 صفحة[1]، ستركز هذه الدراسة على تحليل اطار العمل السياسي فقط.

لابد من توضيح نقطتين، الاولي: ان مصطلح "صفقة" يستخدم في الاعمال التجارية.. بخلاف القضايا السياسية التي يستخدم فيها مصطلح "معاهدة".. فالحقوق لا تشترى ولا تباع ولا يمكن التصرف بها او التنازل عنها أو الانتقاص منها او تجزئتها، وهي متأصلة وملازمه لكل إنسان[2].. والحال كذلك بشأن حقوق الشعب الفلسطيني السياسية والانسانية.. والنقطة الثانية: أن خطة ترامب لم يتم التو افق عليها بين الاطراف المعنية.. وهي مجرد خطة مقدمة لطرفي الصراع، ومن حق كل طرف قبولها او رفضها او التحفظ عليها او على بعضها.. وبالتالي لا يترتب عليها اي التزامات قانونية، ولا تعدو ان تكون مجرد افكار، ليس إلا..!

***

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

خطة ترامب والحقوق السياسية والانسانية الفلسطينية:

حق السيادة:

"يقول النص صفحة"8": (وضع قيود على بعض السلطات السيادية في المناطق الفلسطينية المشار اليها.. باسم "الدولة الفلسطينية). هذا يعني ان السيادة في دولة فلسطين ستكون مقيدة وناقصة، ما يخالف ميثاق الامم المتحدة بموجب المادة 2 فقرة1: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"[3].. ولان السيادة هي السلطة المطلقة للدولة فوق أراضيها وعلى مواطنيها.. فان فرض قيود على السيادة الفلسطينية، يعد تدخلا في سلطانها الداخلي، بموجب ميثاق الامم المتحدة المادة2 فقرة7: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في السلطان الداخلي لدولة ما".

وفي موضع اخر صفحة14 ذكرت الخطة: (إن فكرة، أن السيادة مصطلح ثابت ومعرف باستمرار، كانت حجر عثرة في المفاوضات السابقة، الشواغل العملية والتشغيلية التي تؤثر على الامن والازدهار هي الاكثر اهمية).. وهذا انتهاك للمبدأ الاساسي الرابع لحقوق الانسان: "ان حقوق الانسان متكاملة وغير قابلة للتجزئة، ولا يجوز تفضيل بعض الحقوق على اخرى[4] . كتفضيل الحق في الامن والازدهار على الحق في السيادة الوطنية,

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

حق تقرير المصير:

يقول النص صفحة 13+14: *(تهدف هذه الرؤية الى تحقيق اقصى قدر من تقرير المصير، مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة)*، وهذه مخالفة لميثاق الامم المتحدة، المادة 55: (لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة، مؤسَّسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيره"[5].. فالحق في تقرير المصير حق اصيل لكل انسان ولكل بني البشر.. فلا يحق لاحد الانتفاص منه.

الدولة اليهودية:

يقول النص في صفحة9: *(تهدف هذه الرؤية الى تحقيق الاعتراف المتبادل بدولة اسرائيل كدولة لليهود.. الخ)*، وهذا يعني حرمان المواطنين غير اليهود (بما فيهم 22% من المواطنين العرب والدروز)، من ممارسة حقوقهم السياسية والانسانية كمواطنين اسرائيليين، واسقاط الجنسية عنهم، ما يتنافى مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان، بنص المادة 2: "لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين...الخ"، وايضا المادة 15 فقرة "2": (لا يجوز، تعسفا حرمان أي شخص من جنسيته.. الخ)[6].

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

ضم المستوطنات والاغوار:

يقول النص صفحة17: *(لن تضطر إسرائيل لاقتلاع مستوطنات وستدمج الغالبية العظمى منها في الاراضي الاسرائيلية المتجاورة.. وستصبح الجيوب الاسرائيلية الموجودة داخل الاراضي الفلسطينية المتجاورة جزءا من اسرائيل)*.. ويقول النص ص17: *(سيكون غورالاردن.. تحت سيادة اسرائيل)*.

ان ضم المستوطنات والاغوار ومناطق فلسطينية اخرى للسلطات الإسرائيلية، هي انتهاكات صارخة للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن الدولي، وتحديدا ما ورد في قرار 242 عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة، واخرها قرار 2016/2334م، الذي يؤكد "ان الاستيطان عمل غير قانوني"، استنادا لمادة 49 بند6 الوارد في اتفاقية جنيف الرابعة: "فلا يجوز لدولة الاحتلال ترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".. لذلك، فإن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية لإسرائيل، من جانب واحد ونقل السكان، يعد انتهاكًا صارخاً للحق الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة على ارضه والتمتع بثرواته.

نقل الاراضي والسكان:

يقول النص: (تفكر الرؤية في اعادة رسم حدود اسرائيل وفقا لاتفاق الطرفين بحيث تصبح مجتمعات المثلث جزءا من دولة فلسطين). *المقصود بذلك التخلص من*

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

الوجود العربي في اسرائيل، تحت شعار تبادل (اراضي وديمغرافي) بحيث تنتقل المناطق العربية بسكانها للمسؤولية الفلسطينية مقابل نقل المستوطنات والمستوطنين للمسؤولية الاسرائيلية.. وهذا انتهاك (البروتوكول) الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف الاربعة، المادة 17: 1-(لا يجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين.. الخ 2- لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح عن أراضيهم)[7].. وهي مخالفة لمبادئ القانون الدولي الانساني.. (لا يجوز ضم اراض دولة محتلة الى اراض الدولة التي قامت بالاحتلال، وان عمل من هذا القبيل يعد عملا غير شرعي)[8].

القدس والأماكن المقدسة:

يقول النص صفحة21: (*يجب ان يستمر الوضع الراهن، في جبل الهيكل/الحرم الشريف دون انقطاع.. وتظل الاماكن المقدسة مفتوحة ومتاحة للمصلين من جميع الديانات، ويجب ان يسمح للمصلين بالصلاة في الحرم القدسي الشريف بطريقة تحترم دياناتهم، مع مراعاة أوقات صلاة كل دين وعطلاته، فضلا عن العوامل الدينية الاخرى). ان ما اوردته خطة ترامب من استمرار للوضع الراهن وفرض التقسيم الزماني لأوقات الصلاة بين اليهود والمسلمين في المسجد الاقصى، هي انتهاكات جسيمة، اذ نصت المادتين 53 و16 من البروتوكولين الاول والثاني لاتفاقيات جنيف الاربعة: على (حظر ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أ).*

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

الجدار العازل:

يقول النص صفحة22: *(يجب ان يظل الحاجز المادي "الجدار" في مكانه وينبغي ان يكون بمثابة حدود بين عواصم الطرفين، وستظل القدس عاصمة دولة اسرائيل، وينبغي ان تظل المدينة غير مقسمة.. ويجب ان تكون عاصمة دولة فلسطين في جزء من القدس الشرقية في جميع المناطق الواقعة شرق وشمال الجدار الامني الحالي. بما في ذلك كفر عقب والجزء الشرقي من شعفاط وابو ديس).. وفي موضع اخر بشأن* سكان القدس: يقول النص صفحة22: *(على سكان القدس اختيار واحد من ثلاث خيارات: 1-ان يصبحوا مواطنين في دولة اسرائيل. 2-ان يصبحوا مواطنين في دولة فلسطين.. 3-الاحتفاظ بوضعهم كمقيمين دائمين في اسرائيل.*

إن كافة التقارير كشفت ان الجدار اقتطع أراضي فلسطينية وضمها للسيطرة الاسرائيلية ما يترتب عليه فصل السكان والاراضي عن بعضها، لذلك اصدرت محكمة لاهاي2004م رأيا استشاريا يقضي بضرورة هدم الجدار. لأنه ينتهك *اتفاقية جنيف الرابعة، حسب المادة 49 فقرة اولى: (يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه).*

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

المياه الاقليمية ومنطقة البحر الميت:

يقول النص صفحة17: (ستحتفظ اسرائيل بالسيادة على المياه الاقليمية)، وفي موضع اخر صفحة 35 يقول النص: (ستسمح اسرائيل لدولة فلسطين بتطوير منطقة منتجع في شمال البحر الميت دون الاخلال بسيادة اسرائيل في هذا الموقع بما في ذلك سيادة اسرائيل على الخط الساحلي.. لن يؤدي وجود منطقة منتجع فلسطيني على ساحل البحر الميت الى تغيير ترتيبات التوزيع بين الاردن واسرائيل للموارد الطبيعية في البحر الميت).

لا شك ان المياه الاقليمية الفلسطينية هي: مياه البحر الابيض المتوسط قبالة مناطق غزة من الغرب، ومياه نهر الاردن والبحر الميت المحاذية للضفة الغربية من الشرق.. وان استمرار السيطرة الاسرائيلية على سواحل البحر الميت والمياه الاقليمية الفلسطينية وكافة الثروات والموارد الطبيعية الفلسطينية، مخالفة صريحة للقانون الدولي الانساني ويتنافى مع وثيقة *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، نصت المادة1 فقرة 2- "لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية.. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة)*[9].

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

خريطة تبين حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية المقترحة من

الرئيس الامريكي دونالد ترامب ضمن خطة صفقة القرن.

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

المعتقلون:

يقول النص صفحة 36-37: *(اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين الاداريين المحتجزين في السجون الاسرائيلية، باستثناء 1-المدانين بالقتل او الشروع بالقتل. 2-المدانون بتهمة التآمر لارتكاب قتل اسرائيليين 3-الاسرى من العرب الحاملين للجنسية الاسرائيلية..*

المرحلة الاولى: ستشمل الافراج عن الاطفال والنساء والكبار والمرضى والذين قضوا ثلثي محكوميتهم. وسيتفق الطرفان على توقيت المرحلة الثانية، التي ستشمل من قضوا نصف محكوميتهم... واي افراج عن سجناء اضافيين سيعتمد على موافقة اسرائيل.. ولن يتم منح اي عفو عن اي فلسطيني موصوف في البنود 1-2-3 ولن يسمح لهؤلاء الافراد بالدخول الى دولة فلسطين[10].

شروط الإفراج عن المعتقلين، تنتهك تماما اتفاقية جنيف الرابعة بنص المادة 132: *(حيث تفرج الدولة الحاجزة عن أي شخص معتقل بمجرد زوال الأسباب التي اقتضت اعتقاله)*، والمادة 133: *(ينتهي الاعتقال بأسرع ما يمكن بعد انتهاء الأعمال العدائية)*، والمادة 134: *(على الأطراف السامية المتعاقدة أن تعمل عند انتهاء الأعمال العدائية أو الاحتلال على تأمين عودة جميع المعتقلين إلى آخر محل إقامة لهم أو تسهيل عودتهم إلى أوطانهم).*

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

اللاجئون:

يقول النص صفحة 40،39،38،37: (-لن يكون هناك اي حق في العودة او استيعاب لأي لاجئ فلسطيني في اسرائيل..-لن يكون الافراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم مؤهلين لإعادة التوطين، وسيكونون مؤهلين فقط للحصول على تعويض.. وتتضمن هذه الخطة ثلاثة خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان اقامة دائم: 1-الاستيعاب في دولة فلسطين... 2- الاندماج المحلي في البلدان المضيفة الحالية.. 3-او قبول 5000 لاجئ كل عام لمدة تصل الى عشر سنوات (50000 لاجئ اجمالي) في كل دولة من اعضاء منظمة التعاون الاسلامي الذين يوافقون على المشاركة في اعادة توطين اللاجئين). **.. كما نصت صفحة 40:** ***(تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة الى دولة فلسطين محدودة وفقا للترتيبات الامنية التي يتفق عليها الطرفان).***

ان هذا التصور الامريكي، يلغي تماما حق اللاجئ بالعودة الى ارضه وممتلكاته، ويستبدل حق العودة بالتوطين في الدول العربية المضيفة او الاسلامية.. والاغرب انه يحدد عودة اللاجئين بشكل محدود بموافقة اسرائيلية، الى داخل دولة فلسطين (التي اقترحتها الخطة الامريكية).. هذه الرؤية تنتهك ابسط مبادئ حقوق الانسان، وتتنافى مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 البند11 (تقرروجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة الى ديارهم.. وتصدر تعليمات الى لجنة التوفيق الدولية بتسهيل اعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد.. الخ)، و ايضا ينتهك الاعلان العالمي لحقوق الانسان بنص المادة 15: (1-لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.. 2-لا يجوز، تعسفا حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته).

السلوك اثناء المفاوضات:

في صفحة 46 و47، وضعت الخطة شروط للبدء في مفاوضات بحيث تتوقف اسرائيل: عن بناء او توسيع المستوطنات وعدم هدم اي وحدة استيطانية قائمة اعتبارا من تاريخ هذه الرؤية.. بينما اشترطت على منظمة التحرير الفلسطينية: عدم الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة اسرائيل، والتخلي عن مقاضاة اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، واي من مواطنيهما امام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجميع المحاكم، وعدم اتخاذ اي اجراء ضد اي مواطن اسرائيلي او امريكي لدى الانتربول او اي نظام قانوني غير اسرائيلي او امريكي (حسب الاقتضاء).. ووقف مدفوعات الاسرى والشهداء).

لم تكتفي الخطة بالانتهاكات القانونية الجسيمة السابقة و انما وصل الامر لان تشترط عدم انضمام دولة فلسطين لأي منظمة دولية وهذا حق طبيعي، هذه الشروط تتعارض تماما مع ميثاق الامم المتحدة المادة4 فقرة1 التي تنص على: (العضوية في

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

"الأمم المتحدة" مباحة لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيها).. اما حول مطالبة الشعب الفلسطيني سحب كافة الدعاوى المقدمة امام المحكمة الجنائية الدولية حول ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، فهذا اعتداء على ابسط حقوق الانسان، فيما ورد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان..

واما الاشتراط بوقف مخصصات المعتقلين والشهداء فهو ايضا منافي تماما لاتفاقية جنيف الرابعة، وخاصة المادة 98 التي تنص: (يتسلم جميع المعتقلين بانتظام مخصصات للتمكن من شراء أغذية وأشياء... ويمكن أن تأخذ هذه المخصصات شكل حساب دائن أو أذون شراء. وعلاوة على ذلك، يجوز للمعتقلين أن يتلقوا إعانات من الدولة التي يكونون من رعاياها، أو من الدول الحامية، أو من أي هيئة تساعدهم، أو من عائلاتهم... وتفتح الدولة الحاجزة حساباً منتظماً لكل شخص معتقل تودع فيه المخصصات المبينة في هذه المادة،.. وتوفر له جميع التسهيلات لإرسال إعانات إلى عائلته وإلى الأشخاص الذين يعتمدون عليه اقتصادياً وله أن يسحب من هذا الحساب المبالغ اللازمة لمصاريفه الشخصية,,)

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

الامن والمعابر:

يقول النص في صفحة 28: (*اذا فشلت دولة فلسطين في تلبية اي من معايير الامن في اي وقت، فان اسرائيل سيكون لها الحق في عكس العملية المذكورة اعلاه. وستزداد البصمة الامنية اسرائيل في كل او اجزاء من دولة فلسطين*).. وفي الملحق 2(ج) صفحة 53: (تواصل اسرائيل الحفاظ على سيطرتها على المجال الجوي والطيف المغناطيسي وغربي نهر الاردن.. ان اي توسع للقدرات الامنية الفلسطينية يتجاوز القدرات القائمة في تاريخ اصدار هذه الرؤية يكون خاضعا للاتفاق مع دولة اسرائيل).. ويقول النص في صفحة30: (*المعابر مع الاردن ستخضع لمتطلبات الامن الاسرائيلي .. يعبر جميع الاشخاص والبضائع الحدود الى دولة فلسطين من المعابر الحدودية التي ستراقبها اسرائيل*).. *وايضا) نص الملحق 2(ج) صفحة 53 على:* (ستكون اسرائيل مسؤولة عن الامن وكافة نقاط العبور الدولية الى دولة فلسطين، اما معبر رفح سيتم الاتفاق بين مصر واسرائيل لتحقيق الاحتياجات الامنية المنصوص عليها في هذه الرؤية).

بطبيعة الحال، السيطرة الاسرائيلية على الامن والمجال الجوي والمغناطيسي والمعابر الفلسطينية، **يعني منح شرعية للاحتلال الاسرائيلي، لانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في حرية التنقل والحركة والاستفادة من مجاله الجوي والمغناطيسي، ولهذا نص *ميثاق الأمم المتحدة، في المادة 2 فقرة4 (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في***

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة).

***

الخاتمة:

يتضح مما سبق ان خطة ترامب احتوت على الكثير من الانتهاكات التي تمس جوهر القانون الانساني الدولي وميثاق الامم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والقانون الجنائي الدولي، واتفاقيات جنيف الاربعة، وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.. ما ينعكس قطعا على الحقوق السياسية والانسانية الفلسطينية.. بدءا بالحق في السيادة والأمن والحرية وتقرير المصير والاستقلال، والتنقل والسفر، والعودة الى الوطن، والجنسية والاقامة، والعبادة، والحماية، والعمل، والازدهار، والتطور، والغذاء، والمقاضاة للمجرمين الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، والمخصصات للمعتقلين ولأسر الشهداء ضحايا العدوان.. كل هذه الحقوق وغيرها لا يمكن التنازل عنها او الانتقاص منها او مقايضتها.. لأنها ملازمة للانسان.

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

خلاصة القول اذن: أن الرفض الفلسطيني والعربي للخطة الامريكية مسنودا من المجتمع الدولي، لم يكن اعتباطا او لمجرد الرفض، بل كان ردا على ما تضمنته من انتهاكات صارخة ضد الحقوق السياسية والانسانية الفلسطينية.

والسلام عليكم ورحمة الله

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

المصادروالمراجع:

[1]- وثيقة "السلام من اجل الازدهار"، "صفقة القرن"، منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية "ارض". ترجمة كاملة الى اللغة العربية، فبراير2020م، ص2.

https://www.ammonnews.net/article/516255

[2]- بتصرف انظر GENEVA COUNCIL FOR RIGHTS & LIBERTIES

https://genevacouncil.com/2018/05/13/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/

[3]-ميثاق الامم المتحدة، الفصل الاول مادة 2

https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html

[4] - - انظر مصدرسابق بتصرف انظرGENEVA COUNCIL FOR RIGHTS & LIBERTIES

[5]- ميثاق الامم المتحدة، مصدرسابق. مادة 55.

[6]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html

[7]- ملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية

https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/protocol-ii-additional-to-the-geneva-conventions

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com

[8]- مصلح حسن احمد عبدالعزيز، مبادئ القانون الدولي الانساني، ص129

[9]-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

https://www.unicef.org/arabic/why/files/ccpr_arabic.pdf

[10]-، المصدر السابق نفسه، ص ص36-37.

أسامه شعث: دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية – مختص/ بقضايا الحدود والمفاوضات
Mop: 00201147601525 / 00201288737400 - Emil: Oshaath1@gmail.com